

لقد بنت الاستراتيجية الأميركية حساباتها على الشكل التالي: ان استيراد النفط الخام ليس عنصراً حاسماً للأهمية للاقتصاد الأميركي نفسه، فالولايات المتحدة تنتج، أقل بقليل، من حاجتها من هذه المادة. لكن حلفاءها، في أوروبا الغربية واليابان شديداً والاعتماد على هذا النفط، بحيث ان أي انقطاع لمصادر النفط الخام، وبخاصة نفط الخليج، يمكن أن يهدد اقتصاد ونمط حياة هذه البلدان. ظاهرياً، يبدو مثل هذا الطرح منطقياً. لكن ثغرتين جديتين تبرزان هنا، على الأقل.

أولاهما: إذا كانت الولايات المتحدة تنتج أقل بقليل من حاجتها من النفط الخام فالاتحاد السوفياتي ينتج أكثر من حاجته من هذه المادة؛ ويصدر الفائض لسد حاجة بلدان أوروبا الاشتراكية. فما الذي يدفعه الى «الغزو»؟ يجب هولستيتز⁽⁹⁾، ان تقديرات المخابرات المركزية الأميركية* تشير الى أن الاتحاد السوفياتي سيتحول الى مستورد للنفط خلال النصف الثاني من الثمانينات. وبعيداً عن الإشارة الى التقديرات اللانهائية لوكالة المخابرات المركزية، التي ثبت تعمد الخطأ فيها، فلا بد من التساؤل من جديد، لماذا لا يعمد الاتحاد السوفياتي عند ذاك الى استيراد حاجاته من النفط الخام، كما يستورد الآن كثيراً من المواد الأولية الأخرى؟ واذا كان الجواب أن تكاليف الاستيراد باهظة فما علينا إلا مقارنة تكاليف البناء الحربي الضخم في هذه المنطقة بتكاليف الاستيراد للملاحظة تهافت هذه الحجة. بعبارة أخرى، ان المنطق العسكري الأميركي ينطلق أصلاً من حجة مفادها: ان الحاجة الماسة لمادة أولية معينة تبرر احتلال مناطق انتاجها، ليعود هذا المنطق وبعد أن يعكسه على الطرف المعادي الآخر (الاتحاد السوفياتي) فيبين أن هذا الطرف سيكون بحاجة ماسة الى تلك المادة مما يشكل خطراً على البلدان التي تنتجها!

عسكرياً، تعجز الدراسات الاستراتيجية الأميركية عن اغلاق الثغرة المشار اليها أعلاه. تشير، على سبيل المثال، الى حجتين أساسيتين طرحتا لتبيان زيف هذا الادعاء، أولاهما تثير مسألة الدافع لهذا البرنامج العسكري الضخم. هل هو الاعتماد على نفط الخليج؟ حسناً، لقد رفض نيكسون المضي في برنامجه لتصنيع النفط من الأحجار الزيتية على أساس تكاليف البرنامج. وما علينا سوى مقارنة تكاليف ارسال القوات الى منطقة الخليج لمقارنة أيهما أكثر كلفة. أما الحجة الثانية فتتساءل، على افتراض صحة وجود خطر تدخل سوفياتي، هل من الضروري بناء ترسانة ضخمة من الأسلحة التقليدية؟ ذلك أن الاستراتيجية الأميركية تقوم على أن تعرض المراكز الحيوية للهجوم كاف لاستخدام أساليب «التصعيد العمودي»، أي التخويف باستخدام السلاح النووي.

أما الثغرة الجسدية الثانية في الاستراتيجية العسكرية الأميركية فانها ترتبط بالعلاقة بين الولايات المتحدة وحلفائها، اذ يتضح من التصور الأميركي نفسه أن محوري «الخطر السوفياتي» لا يمسان الولايات المتحدة مباشرة، فهناك احتمال حرب في أوروبا، واحتمال حرب أخرى في الخليج دفاعاً عن المصالح النفطية لأوروبا الغربية واليابان بالدرجة الأولى، (بعد أن أسقطت احتمالات الحرب مع الصين أو في جنوب شرقي آسيا منذ الستينات). بيد أن أية متابعة للوقائع تبين أن الدول الواقعة على «خط المجابهة»

* وهي بالطبع واحدة من مئات المواد الدراسية والاعلامية الأميركية التي تدور حول الموضوع ذاته.